VII. البيئة : اللاّعدل المرتكب في الجنوب

بقلم/ سونيتا ناران(*)
Sunita Narain
نقلته من الفرنسية / د. أمال عميرات (**)

فشلت جميع المشاورات الخاصة بالبيئة لحد الساعة مع أنَّ الاحتباس الحراري لا يزال ينعكس سلباً على هذه البيئة، ولو أنَّ هذه المسؤولية تعتبر مسؤولية الجميع وأن كل اللوم عليها أن تبذل مجهودات في هذا الإطار إلا أن "البلدان الغنية لديها نصيب أكبر من المسؤولية بل على عاتقها مسؤولية معنوية تتمثَّل في أن تظهر بمظهر المثال الذي يجب أن يحتذى به: فهذه البلدان هي المسؤولة بالدرجة الأولى على تخزين ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الموجود في الجو ولو أنَّ بلدان الجنوب أيضا من حقهم أن يستفيدوا من التطور، باختصار مفهوم المساواة يجب أن يكون محور اهتمام مؤتمر باريس . **مجلة السياسة الخارجية الفرنسية (Politique étrangère).**

نعلم اليوم أنَّ التغير البيئي أصبح يهدِّد الانسانية بشكل حقيقي، ممّا يتطلَّب ردود فعل استعجالية، حيث تحويل الغاز وما يسبِّبه من ضرر على البيئة قد أصبحت نتائجه خطيرة وكارثيـــة عليها، ففي الهند لم يعد من الممكن التنبـــؤ بالـــرياح الموسميـــة وعدّها كما في السابق بل أصبحت أقل من السابق، وعندما تمطر فإنَّها تمطر بشدة وعندما تنتهي الأمطار الموسمية.

***) سونيتا ناران (Sunita Narain) مديرة عامة للمركز العلمي والبيئي بنيودلهي في الهند ، وقد اعتبرت من التقنيات العشرة الأوائل تأثيرا حسب مجلة تايم (Time) في 2007 بمناسبة الذكرى الـ 50 لاستقلال الهند .**

****) محاضرة بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3-.**

يجد الفلاحون أنفسهم أمام فيضانات ومحاصيل خامدة ومخرّبة وعليهم بعد ذلك توقُّع بل تحمُّل شهور من الجفاف، فالمتضرر الرئيسي والضحية الأولى بهذا التغيير البيئي في الهنـد

هم الفقراء، وهذا هو النداء أو الرسالة التي كان يجب إسماعها وإبلاغها في كوبنهاجن (Copenhague) في 2009.

يعلم الجميع أنّه من الضروري الحدّ من انبعاثات الغاز بشكل فوري ومريح خاصة أكسيد الكربون، وذلك من أجل الحد من ارتفاع درجات الحرارة لـ 2°، لكن المثال يكمن في طريقة الحد من ذلك لأنَّ كل التدخلات في هذا الاطار أخذت بعين الاعتبار وبالدرجة الأولى التنمية والتطور الاقتصادي وعليه كل الاقتراحات والمشاورات الخاصة بالشأن البيئي لم تكن مؤسَّسة على أساس مشكل بيئي بل على أساس أنَّها أولاً وقبل كل شيء شأن اقتصادي وهذا ما يعتبر السبب الرئيسي لفشل أو لمحدودية النقاشات والنتائج التي توصَّلت إليها المؤتمرات خلال سنوات حول مشاكل البيئة.

إنّ الاشكالية أكثر تعقيداً ممّا تبدو، فهناك صعوبة في الحد من هذه المهمّات الخاصة بانبعاث الغازات من جانب آخر يتوجب على الهيئات الدولية أن تقرر كيفية اشتراك الجميع في التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الايكولوجي ما دام هذه الانبعاثات الغازية لأكسيد الكربون هي المورد الرئيسي لهذا الاقتصاد.

فالبلدان الغنية والصناعية والتي تتحمَّل أكبر مسؤولية لهذا الانبعاث منذ التاريخ يجب عليها أن توافق على انقاص حجم هذا الانبعاث حتى تترك مجالاً للبلدان الأخرى لتمارس حقها في التطور والتنمية، وبسبب ذلك تفشل مشاورات ومؤتمرات البيئة الخاصة بالتغير البيئي حيث أنَّ الأغنياء يرفضون اشتراك الآخرين ويرفضون اقتسام المهمات بل لا يسمحون للبلدان المستعدة لكون أيضا غنية أن تشارك معهم في هذا الاقتصاد، فالمشاورات القائمة حول البيئة لا تخص فقط الحد من الانبعاثات الغازية بل أيضا تخص الحق في التطور، فالرِّهان إذن هو الاتفاق حول تقسيم متساوي لميزانية الكربون في العالم، ممّا يسمح بتحديد أهداف التقليل من الانبعاثات لكل دولة وما يترتب عليها.إنَّ طول عمر ثاني أكسيد الكربون CO^2 كرّس وعقّد المشكل، فعندما ينبعث فإنَّ غاز اكسيد الكاربون يبقى في الجو حوالي قرن حيث يمتص المحيط الإيكولوجي، وعليه فإنَّ البلدان التي كانت سببا في مخلفات هذه الانبعاثات حيث الغلاف الجوي مملوء بهذه المخلفات الصناعية على مرّ تاريخ نموها الصناعي مدينة تاريخيا وبيئيا أي أنَّ عليها دين تاريخي طبيعي مثلها مثل الديون الأخرى الخاصة بالدول فالرِّهان الذي تطرحه نقاشات البيئة اليوم كنتيجة لكل ما تقدّم هو ايجاد اتفاق حول كيفية تسديد هذه الديون وكيف يمكن تعويض البلدان النامية ضحية البلدان الصناعية المتطورة، حيث هذا التسديد والتعويض ما هو إلاّ دفاع عن حقهم في النمو.

فهناك فرصة للحد من الانبعاثات حيث البلدان السائرة في طريق النمو لم ينشئوا بعد كل مراكزهم وشبكاتهم الكهربائية وفي المدن الجديدة لن تكون على شاكلة ما سبق مما يعطي فرصة لإنشاء عالم مختلف، لكن بالمقابل اختيار استراتيجيات خاصة باستخدام ضعيف للكربون لديها ثمن

أيضاً، فالبلدان الغنية لم تستخدم هكذا إجراء ولم تستثمر بهذا الشكل حيث لم تحوّل طاقاتها الاقتصادية إلى درجة أقل فيما يخص الكاربون وكما نعرف وحسب النماذج التنموية الحديثة فإنَّ البلدان تلوث المحيط لتصبح غنية ولا تأبه بفعالية الطاقة أو الحد من التلوث أو مراقبته إذ أصبحت غنية وهذا ما يتطلب منّا أن نتحرّك و بقوة- كبلدان نامية- لأنَّنا معنيون ومُشْرِكُونَ وقادرون على ذلك.

الأمر يتطلَّب اتفاق حول تمويل وتحويل التكنولوجيا التي تعد أساسية من أجل ذلك ثم هناك تحدي كبير يتمثَّل في توفير التكنولوجيا اللاّزمة والمتطلّبات الضرورية للبلدان النامية حتّى تفعل مشاريعها لقد عجز العالم عن إيجاد وسيلة للحدّ من هذه الانبعاثات دون عرقلة التنمية وبالرغم من كل الخطابات الخاصة بالطاقات المتجدِّدة، لا تزال البلدان الغنية مرهونة بالكربون والغاز والبترول حتى تتمكَّن من تشغيل صناعاتها ومساراتها ومركّباتها التي لا تعد ولا تحصى كما أنَّها غير مستعدة للاستثمار عبر تحويل طاقاتها.

كل المشاورات التي نوقشت وطرحت في السنوات السابقة قد أعدّ لنتائجها مسبقا، فالبلدان الغنية باعتبار أنَّها تتهيَّأ للمناسبات الدولية وبنية عدم الاستعداد للحد من الانبعاثات الغازية التي تخلفها صناعتها فهي من تبدي عدم الاستعداد للتشاور مع أنَّ الرأي العام يدرك أنَّ البلدان النامية هي من تدفع ثمن هذا الجشع في حق البيئة وفي حقهم كبلدان نامية.

المساواة: الحدود الجديدة لمناقشة مشكل البيئة

اجتمع العالم في 1992 ليناقش اتفاقية التغير البيئي والمساواة وكان هذا الاجتماع بمثابة الحدود الجديدة للتشاور حول البيئة ومناقشة اقتسام

الخيرات المشتركة للأرض[2] وفي بداية الامر كان الطرح بسيط لأنَّه لم يكن لأي دولة نامية وزنها لتطالب بحقها في هذه الخيرات المشتركة نواة صغيرة لهذه البلدان الغنية والصناعية هي من استهلكت هذه المحروقات منذ مئات السنين وحصدت من خلالها غنى كبير ومعتبر، وهي نفسها من قرّرت اجراءات الحد من الانبعاثات الغازية، مع أنَّه كانت هناك محاولات لتوسيع هذه الإجراءات للبلدان النامية أيضا وبالرغم من النداءات المتعالية المؤكدة بأنَّ هذه المسؤوليات ليست منحصرة على فئة معينة بل هي مسؤولية ومشكلة متعلقة ببلدان العالم بأجمعه إلاَّ أنَّه كان من السهل إسكاتها.

في 1991 نشر معهد واشنطن العالمي الخاص بالموارد (**World of sources Institute**) تقريراً يبيِّن فيه أنَّ الهند والصين وباقي الدول في طريق النمو كلها مسؤولة أيضا على الانبعاثات الغازية مثلها مثل البلدان الغنية وقد نشرته خصيصا بعد انتهاء اتفاقية البيئة، رفض كل من الايكولوجي سونيتا ناران وأنيل أقروال (**Sunita Narain and Anil Agarwal**) هذه المعطيات وأسروا على مسألة الاستغلال المتساوي للموارد والخيرات المشتركة في كوكب الأرض والغلاف الجوي.

لقد تمَّ التأكد من أنَّ البلدان الصناعية هي المسؤولة الوحيدة عن هذه الانبعاثات الغازية وفي التقرير المعنون باحترار الأرض أو احترار كوكب الأرض في عالم غير عادل وغير متساوي[1]، جاء فيه أنَّ كوكب الأرض عبارة عن حيز مشترك ولكل البشر الحق في الاستمتاع بهذه الخيرات والحقوق التي يوفِّرها هذا الفضاء الإيكولوجي، كما دافع التقرير عن فكرة الحد من هذه الانبعاثات.

حيث أنَّ الطريقة الوحيدة لذلك هي تحميل البلدان المسؤولة مهمة الحد من هذه الانبعاثات الغازية المتواصلة من أجل تطورهم، حيث يتم إرماء هذه الحدود على الكل على أساس أنَّ كل واحد من هذه البلدان له نصيب من المسؤولية في تفاقم هذا المشكل البيئي، وحتى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات البيئية **(CCNUCC)** لم تك ناجحة وعملية، حيث لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التنازل عن مستوى وطريقة حياتها وقابلت الاتفاقية بأنَّها غير قابلة للنّقاش فيما يخص نمط حياتها الذي يستدعي هذه الانبعاثات نتيجة الصناعة الهادفة للتطور والحفاظ على المستوى المعيشي الحياتي المتطور، بالرغم من أنّه منذ 1992 اعترف الجميع بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الإيكولوجي عند القيام بهذه الصناعات المؤدية للإنبعاثات الغازية والتي تقوم بها هذه الدول الساعية نحو التطور المستمر من منطلق المسؤوليات المشتركة لكنها مسؤوليات مختلفة في نفس الوقت.

دعت قمّة **ريو (Rio)** العالم كلّه للحدِّ من هذه التجاوزات على البيئة لكن طموحات هذه القمة وكالعادة لم تشهد النور، حيث رفضت في هذه المناسبة بالذات الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية التي تفرض الانقاص والحد من المخلفات الصناعية، في حين أذعنت دول الاتحاد الأوربي والباقي يخصّ مجال التاريخ!.

في 2010 أصبحت مسألة المساواة حقيقة، ومع تقدُّم بعض الدول صناعيا أيضا أصبحت هذه الحقيقة تفرض نفسها وتزعج من يرفضها يوما بعد يوم، فالصين مثلا كانت تضمُّ ربع مكان العالم سنة 1990 مقابل 10٪ فقط من الانبعاثات الغازية السنوية ارتفع حجم انبعاثاتها إلى 27٪ في 2010، فأصبح بذلك الدفاع عن المحيط الايكولوجي حقيقة لا مفرّ منها،

حيث لم يأبه أحد بهذا الفضاء ولم ينشغل أحد بحمايته أو الدفاع عنه. وحتى ما كان قد اقترح فيما يخص الحدّ من هذه الانبعاثات لمدة 20 سنة القادمة لم يطبق منه شيئا اطلاقا حتى لو باتفاقية أو تحمل مسؤولية.

في الحقيقة وفي أغلب الدول الصناعية أصبحت الانبعاثات مستقرة كما كانت مثل تلك البلدان التي تعتمد في أساس صناعتها على الفحم والاحتياط مثل كندا و استراليا التي عرفت نسبة ارتفاع الانبعاثات بـ 17٪ ثم 30٪ و20 سنة بعد قمة ريو وفي حين لم يخصص بعد مكان للبلدان الصناعية الجديدة بدأت الدول النامية تحتل مكانها في الفضاء الإيكولوجي.

في 1990 كانت البلدان الصناعية مسؤولة عن 70٪ من هذه الانبعاثات السنوية وفي 2010 وصل حجم الانبعاثات التي كانت سببا فيها إلى 43٪.

كخلاصة : لم تنقص البلدان الغنية من الانبعاثات في المقابل رفعت البلدان الفقيرة من حجم الانبعاثات، ممّا أثّر سلبا على الغلاف الجوّي وفي وقت قصير وأصبحت مسألة المساواة شائعة أكثر، فمن عليه أن يقلل من الانبعاثات هل هم الأغنياء، المساهمين الأكثر في هذه الانبعاثات في الماضي والحاضر هل يمكنهم الحد من انبعاثات الغازات أو هل يمكن للبلدان النامية أن تكتفي بالفضاء الباقي لها مع مراعاة الحدود أيضا لهذه الانبعاثات ؟ ذلك هو التّساؤل المطروح والتّساؤل المحيّر.

والمسألة الأكثر تعقيدا ليست في هذا التّساؤل المطروح، فالتغيرات البيئية ليست مشكلة الحاضر بل هي تراكمات الماضي، أو خزان الغازات الموجود في الغلاف الجوي بالتحديد غاز أكسيد الكربون ذو الحياة الطويلة هو من يطرح المشكل الأكبر، أي أنّه لابد من الأخذ بعين الاعتبار هذه الانبعاثات المتشكلة في

الماضي والتي لا تزال في الغلاف الجوي، فالصين وحدها مسؤولة عن 27٪ من الانبعاثات السنوية لـ 2010 ولم تتخلّ إلاّ عن 11٪ من هذه الانبعاثات منذ 1950، الهند مسؤولة عن 6٪ من الانبعاث السنوي، مسؤولة عن 3 ٪ من مخزون الانبعاثات.

بصفة عامة البلدان الغنية حيث السكان لا يمثلون إلاّ ربع سكان العالم ومع ذلك مسؤولة عن 70٪ من هذا الحمل والعبء التاريخي الذي أدّى إلى زيادة 0.8° من الحرارة الاضافية.

ميزانية الكربون العالمي استنفذت وبقي فيها 2° إضافية وهو مستوى خطير، ممّا يجعل العالم مجبر على تخفيض الانبعاثات إلى 20٪ على الأقل حتى 2020، وهذا يتطلب مجهودات معتبرة لتحقيق ذلك.

ولأنّ أكثر من نصف العالم يسير نحو النمو، فإنَّ مسألة المساواة لم تبق مجرّد فكرة أخلاقية لكنّها أصبحت حقيقة مزعجة لأنها سهلة التكلم عنها لكنه صعب تطبيقها.

وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تمحي أي مرجعية تاريخية خاصة بهذه الانبعاثات من نصوص اتفاقياتها حول البيئة، وهذا ما يفسّر تركيز البلدان الغنية عامة على انبعاثات الصين والهند، متناسين احتياجات هذه البلدان التنموية ومسؤوليتهم الأكبر كبلدان غنية عن هذا التلوث الذي سيؤدّي إلى هلاك هذا العالم.

إنَّ فكرة المساواة فكرة صعبة التحقيق بل صعب الدّفاع عنها لأنّها مثالية، فالاتفاقيات لم تكن محققة، حيث على الفقراء أن يكتفوا بما لديهم وأنَّ الأغنياء لا يمكن أن يتخلّوا عن صلاحياتهم، حيث العالم جِدّ أناني، لا يسمح باقتسام الموارد المالية والتكنولوجية اللاّزمة، بمعنى آخر إما أنَّ

الفقراء محكوم عليهم باللاّ مساواة أو أنَّ العالم محكوم عليه بالدّمار الذاّتي بسبب تلوث عشوائي غير مراقب وارتفاع درجات الحرارة.

لماذا تطرح هذه المسألة، لأنَّ كل هذه المشاورات والاتفاقيات الخاصة بهذه المشكلة البيئية عرفت أكبر فشل، حيث لوّن الأغنياء الماضي وجاء دور الفقراء ليلوثّوا المستقبل من أجل تطوّرهم، لذلك من مصلحة الجميع أن يتخذوا التدابير اللاّزمة من أجل الوقاية من التغيّرات المناخية الكارثية على البيئة ولا يمكن التعاون من أجل هذا الهدف دون عدالة ومساواة وهما شرطان لا يمكن التغاضي عنهما من أجل تحقيق هذا الهدف.

تطوّرات ما بعد كوبنهاجن (Copenhague)

تطورت مفاهيم التغيرات المناخية بعد مؤتمر كوبنهاج 2009، فانتقل المجتمعون من تحديد الأهداف الخاصة بتقليل الانبعاثات الغازية إلى الفعل حيث تمّ الاتفاق على حجم انبعاثات مقبول لكلّ بلد لا يتعدّى 2°، ثم تحديد أهداف كل بلد على أساس اسهاماتها التاريخية على انبعاثات الغاز داخل الغلاف الجوي وعلى كل بلد احترام هذا التحديد.

تثبتت هذه الاتفاقية سنة 2011 حيث اِتُفِق على تثبيت ذلك حتى 2015 مع مراعاة مبدأ المساواة، وفي قمة **فرسوفيا (Varsovie)** سنة 2013 لم تحدّد أهداف كل دولة فيما يخص مساهمتها في الانبعاثات ولم يأخذ بعين الاعتبار ماضي الانبعاثات لكل دولة وحتى أهداف كل دولة لم تحدّد حسب المسؤوليات المشتركة بل حسب المسؤوليات المختلفة، أهّم فاعلي هذه الاتفاقيات والمشاورات كانت الولايات المتحدة الامريكية التي لم تراع مبدأ المساواة، بل لكل دولة حرية تحديد أهدافها مع الأخذ بعين الاعتبار هذا المشكل وقدرتها على التدخل للحدّ منه.

لكن السؤال المطروح كيف يمكن تحديد مشاركة كل بلد في الماضي والحاضر والمستقبل حتى تتمكَّن من تحديد انبعاثات كل واحد منهم؟

اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانعكاساتها على باريس

كل البلدان بما فيها الهند عليها فرض اتفاقية طموحة، حيث يجب حماية العالم من الحرارة المرتفعة فوق 2° ولن يكون ذلك إلاّ بضمان الحق في التنمية للبلدان لكن مع احترام حدود احتمال الأرض، بمعنى أخر تطبيق المساواة بتعاون كل الدّول لمواجهة التغيرات المناخية.

لقد تمّ الإشادة باتفاقية الحدّ من الانبعاثات الغازية التي جمعت بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في 12 ديسمبر 2014، عن أنّه اتفاق تاريخي طموح حيث أذعنت الصين للقضية عكس الهند التي طابقتها المنظمات والصحافة الأمريكية بقبول التقليل من انبعاثاتها.

بعد دراسة الاتفاقية الصينو أمريكية نتج عنها قبول الولايات المتحدة الأمريكية الحدّ من انبعاثاتها إلى 26٪ و28٪ لسنوات 2005 إلى 2025 وقبلت الصين الحدّ منها إلى سنة 2030 حيث تكون منه بداية الحدّ من الانبعاثات الخاصة بها، فماذا يعني هذا؟

هذا يعني أنّ البلدين اتفقا على التعادل في الانبعاثات في 2030 وحتى هذا التاريخ انبعاثاتهم تكون بنفس النسبة.

مدّا ينتج عن هاذان الملوّثان 12 إلى 14 طن سنويا من التلوث في حين لا يمكن للأرض أن تمتص أو تمحي أكثر من 2 طن طبيعيا في السنة.

بالتالي قسمت الكعكة بين البلدين بحيث يتساويان في الغلاف الجوّي حتى 2030 وهذا يعني أنّ كل منها استحوذ على 16٪ من الغلاف الجوي حتى 2030.

بالتالي المشكل يتمحور في حيازة حصة الأسد من الغلاف الجوي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وليس العالم أجمع، ممّا قد يسمح بتعدي حدود 2° على ارتفاع يصل إلى 4° أو5°، خاصّة إذا لم تتوقف كل من الهند والبرازيل وإفريقيا الجنوبية وباقي الدول عن الانبعاثات الخاصة بها أيضا، فمثل هذه الاتفاقية لم تترك مجالاً لأي بلد آخر.

ولم يتوقف الأمر عند حدود الاتفاقية وهي الجملة المنظمة لوسائل الاعلام والجمعيات والمنظمات الانسانية التي تسعى إلى الزام الهند والبلدان الأخرى للتخلي عن حقوقهم في التنمية والتطور بدعم أمريكي وصيني.

فما هي التدابير التي يجب على الهند اتخاذها اتجاه هذا الوضع؟

حسب الاتفاقية الصينو امريكية ليس على الهند فعل أي شيء، حيث بلغت حجم انبعاثاتها (1.8) طن على أن يصل إلى (40) طن في 2030، وهي بعيدة عن حجم انبعاثات الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

بين 2011 و2030 تستحوذ الصين على 25٪ من الكاربون المتبقي بالمقابل 11٪ اضافية للولايات المتحدة الأمريكية أمَّا الهند 7٪ فقط إلاَّ في حالة اعتراضها على هذه التفرقة في الاستغلال الطبيعي، فحسب اتفاقية الصينو أمريكية، اقترحت ضرورة أن تسرّع الهند من تنميتها حتى تستدرك ما فاتها، وهذا ليس في صالح البيئة لأنَّه ليس من صالحنا جميعا تدمير الأرض، ولا يجب التصديق بأنَّ هذه الاتفاقية مناسبة للعالم حتى وإن كان

الأمر صعب الاقناع خاصة لوسائل الاعلام الأمريكية والمنظمات الانسانية.

هذه الاتفاقية تصنع العالم على حافة خطيرة حيث كل البلدان تطالب بحقها في تلويث البيئة، فمصلحتنا إذن تكمن في مطالبة بل بالفرض على الو.م.أ والصين ضرورة التقليل من الانبعاثات المتسببون فيها للمستوى والشكل المطلوب ليتمكن العالم من البقاء بعيداً عن الخطر.

مصلحتنا تكمن في جعل الجميع يقبل هذه الحدود بشرط أ ن تستند على مبدأ المساواة ولتحقيق ذلك على البلدان مثل الهند أن تطالب باختبارات تحاسب بها البلدان الغنية في استغلالها للبيئة ومشاركة كل البلدان المعنية بالانبعاثات وحسابها على أساس المساواة بينهم، حيث تدرس كل هذه الاجراءات قبل امضاء اتفاقية التغيرات المناخية الخاصَّة لما بعد 2020 وبطريقة تمكن من مراجعة الأهداف الخاصة بالمساواة، هذه المبادرة ستسمح بحماية العالم وكذلك ضمان مشاركة متساوية للغلاف الجوي المشترك لجميع البلدان.

في التجمع الخاص بالبيئة والذي نادت به **ليما (LIMA)** المنعقد سنة 2014 لم يتضح كيفية معالجة واختبار هذه الانبعاثات، حيث لا يتوفر أي ميكانزم يضمن أن تدخلات البلدان الغنية صحيحة وتراعي مبدأ المساواة ولم تتعدّى حدودها الوطنية .

وفي وثيقتها النهائية شوّهت وبدّلت قمّة ليما مبدأ المساواة والمسؤولية التي اقترحت سابقا حيث أقرّت بالمسؤوليات لكن مع اختلافها من بلد لآخر، حيث هذا الاختلاف يستند لحالة كل بلد، وهو ما خدم الو.م.أ بالدرجة الأولى، حيث رفض المؤتمر التصويت على النصّوص الدآعية

للمساواة، فغاب بالتالي أيّ طموح من أجل إنجاح مشروع المساواة في هذا المجال.

التغيّرات المناخية حقيقة محزنة

أقرّت القمّة الاقتصادية العالمية التي تجمع أقوياء العالم كل سنة في **دافوس (DAVOS)** قائمة الأخطار الكبرى التي تهدد العالم في 2011، تحليلاتها أن التغيرات المناخية هي أخطر ما يمكن أن يواجه العالم في السنوات القادمة نظر للتأثيرات والاحتمالات القائمة، فكلّ خطر يهدّد العالم إلاّ وله خطر علاقة بهذا الخطر البيئي لذلك وجب الاهتمام به أكثر من أي وقت مضى فمن بين المشاكل التي تتقاطع مع خطر التغيّرات البيئية نجد: اللاّمساواة الاقتصادية (المرتبة الثالثة)، الحوادث المناخية الخطيرة (المرتبة الخامسة)، ارتفاع أسعار الطاقة (المرتبة السادسة)، الأزمات الجيو سياسية (المرتبة السابعة) وأخيرا الفيضانات والأمن المائي (المرتبة التاسعة والعاشرة)، وحتى أغنى أغنياء العالم اتّفقوا على أن العالم يعيش فعلا في حالة صعبة بل و مستعصية أسرد كل هذه الأمور عن معرفة بالموضوع ومتابعة له وباهتمام كبير لكل التطورات حوله، فكل عام وفي نفس الفترة أتابع الفيضانات التي تمسّ أغلب مناطق الهند وعلى الرغم من مقالاتي ومعرفتي العميقة بخطورة هذه الفيضانات التي لا تتوقف، ومع استمرار الأمطار التي أصبحت أكثر غزارة وحجما تستمّر الخسائر الاقتصادية أكثر فأكثر وبشكل أخطر.

وممّا لاشك فيه أنّ التفكير في الغد أصبح مقلقاً، المختصّون يفرقون بين التنوعات المناخية الطبيعية وبين التغيرات المناخية التي تعتبر ظاهرة تؤدّي إلى تسخين الغلاف الجوّي إلى درجة عالية فوق الطبيعي، كما أنهم يفرقون

بين الرّياح العادية وبين الحوادث المناخية الخطيرة التي تعرفها، ممّا يستدعي الاستعداد للعيش تحت تأثيرات التغيرات المناخية.

إذ لم نعترف بوجود علاقة بين الحوادث المناخية والتغيّرات المناخية، فيجب أن نفهم العلاقة الموجودة بين تلك الحوادث المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية التّي كرست الفقر والآفات أكثر، إن ارتفاع الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية هي من فتحت المجال للثورات في تونس، ومصر وباقي الدول العربية فندرة المواد الغذائية التي تزداد يوما بعد يوم مقابل عدد سكان كبير ومتنامي يزيد الأمر حدّة وخطورة وما يزيد الطيّن بلّة الحوادث المناخية التي تكون أكثر خطورة مع إهمال الحكومة لها ممّا ينتج عنه فقراء أكبر وفقراء أكثر وعدم مساواة صارخة وقاتلة. كلّ هذه النتائج منطقية، بل وتستدعي طرح سؤال، لماذا تكمل البلدان الغنية سياسة النعامة التي تخبئ رأسها تحت الرمال وهي تعلم بكلّ نتائج هذه التغيرات البيئية ومع ذلك نتجاهلها؟ ولا تبادر بتطبيق الحلول؟

لماذا لا يوجد أيّ تطور فيما يخصُّ الحد من الانبعاثات؟

لماذا يمشي العالم إلى الوراء ويتخلَّف بالرغم من المخاطر المرتكبة بالتغيرات المناخية التي تهدّد العالم يوماً بعد يوم أكثر فأكثر؟

لقد اجتازت اليابان الخط الأحمر منذ مؤتمر كان كون (**Can cun)** حيث تراجع العالم التزاماته فيما يخص التقليل من الانبعاثات.

لقد صرّحت اليابان أنها لن تستطيع أن تفعل أكثر ولن تفعل أكثر في حين لم تتنازل و.م.أ عن حقها في الانبعاثات ولا أوربا بدورها عازمة على

التخلي أسواقها ممّا يجعل العالم في أزمة حادة ومنطقية والسبب واضح ففي قمة دلفوس ورغم المخاطر التي صرّح بها والتي تهدّد العالم أجمع فإنه لم يحمّلوا المسؤولية بل لم يذكروا دور القوة الاقتصادية في هذا الخطر المحدّق خاصة وأنّها مصدر الخطر وقائدة العالم، نعلم أنها حلقة مغلقة بإحكام، لا يمكن حتى أن تتحمّل تورّطها في هذا المشكل وهذا أكبر ثمن يمكن أن ندفعه كلّنا نتيجة لذلك، وعليه فإن الهند وباقي الدّول التي تحاول أن تنظم لمصاف الدول المتقدّمة لا يمكن لها أن تصرّح أو تطالب باتفاقية دولية قائمة على المساواة لأنَّ ذلك يتطلّب دفع ثمن. إذ أردنا تفادي تطوّر الانبعاثات وزيادتها على العالم أن يحترم وبصرامة التزاماته المالية.

نموذجنا الاقتصادي يجب مراجعته مستقبلاً ومهما نفعل امكانية تقليل انبعاثاتنا محدودة مقارنة بنموذجنا الصناعي، ممّا يتطلب التفكير في طرق أخرى لتحديد هذه الانبعاثات والاستعداد الثمن لا توجد حلول سهلة. هناك امكانية لسيناريو ناجح/ ناجح لكن الخاسر الأكبر هو كوكب الأرض .

إنَّ النموذج الجديد للتنمية يفرض تعديل المرافق وطرق العيش حتى نتمكن من تخفيف الانبعاثات، بتفضيل الابتكار التكنولوجي السريع والفعّال وعلى العالم أن يتغيّر أكثر ممّا نتصوَّر، وهذا التغير لن يكون صفقة جيّدة.

وهذه هي أكثر الحقائق إزعاجاً، ولذلك بالتحديد ما يزعج البلدان الغنية التي ترفض كل اتفاقية تحد من انبعاثاتها بل لا يهمها أن نواصل في تلويث البيئة، وهذا مالا يعالج مشكل التغيرات المناخية الذي ينتج عنه كوارث للعالم اجمع، فالتّحدي يكمن في ايجاد توازن من نوع جديد.

1) A. Agarwal et S. Narain, Global Warming In an unequal World : Acose of in vairommental volonialism, New Delhi, Center For science au Environment, 1991.

2) N.D.T

N.D.T: في لغة الاتفاقية – الإطار للأمم المتحدة والخاصة بالتغيرات المناخية، فإنَّ ذلك يعني توزيع فئات الدول إلى ، سيذكر الملحق (1) :

بمعنى الدول المتقدِّمة والتي لم يشر إليها الملحق (1): بمعنى الدول النامية.

العنوان الأصلي للموضوع

- Climat : L’injustice Faite au sud
- Par Sunita Narain
- Revue ***Politique Etrangère*** (France) N° 2 /2015 (pp/ 69-81).